

Date:

Ref.

٢٠١٤ / ٤ / ٣

٤٢/١٤/CEO

التاريخ

الاشارة

السادة/ هيئة الاوراق المالية المحترمين

السادة/ مركز ايداع الاوراق المالية المحترمين

عمان - الأردن

الموضوع: ايداع محضر اجتماع الهيئة العامة "العشرون"

تحية وبعد،،،

مرفق طيه محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي العشرون ، المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ لشركة حديد الاردن
المساهمة العامة المحدودة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عماد بدران

الرئيس التنفيذي

ع.ب/م.خ

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان

٠٧ نيسان ٢٠١٤

3990

الرقم التسلسلي

الجهة المستلمة

١١٢ / ١٢

التاريخ

Date:

الاشارة

Ref:

وقائع اجتماع الهيئة العامة السنوي العشرون
المنعقد في مقر مصنع الشركة / الهاشمية - الزرقاء.
بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١

استناداً لأحكام قانون الشركات المادة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ و بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين، فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة حديد الأردن م.ع.م. اجتماعها العادي السنوي العشرون في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٠١٤/٣/٣١، في مقر مصنع الشركة / الهاشمية - الزرقاء، وذلك لبحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال الذي تضمنته الدعوة المرسلة للمساهمين.

في بداية الاجتماع أعلن مندوب مراقب الشركات السيد/ عصام علي، عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع وذلك بحضور (٢٢٢) مساهماً من أصل (٩٨٩٥) مساهم، يحملون أسهماً بالأصالة مجموعها (٧,٠٣٧,٧٨٦) سهماً، وأسهماً بالوكالة مجموعها (١٠,٥٨٩,٨٣٨) سهماً، وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة بهذا الاجتماع (١٧,٦٢٧,٦٢٤) سهماً، تشكل ما نسبته (٥٠.٣٦٥٪) من رأس مال الشركة المصرح به، والمكتتب به والمدفوع و البالغ (٣٥) مليون سهماً، كما أعلن مندوب مراقب الشركات عن حضور سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل (١١) عضواً حيث اعتذر معالي السيد/ جواد حديد، ومعالي السيد/ سالم مساعدة، والسيد/ عوني شاكراً، والسيد/ محمد العمد مسبقاً عن الحضور، بالإضافة إلى حضور السادة مدققي حسابات الشركة.

كما أوضح مندوب مراقب الشركات أن الشركة قد استكملت تحضيرها لهذا الاجتماع بتوجيه الدعوة للسادة المساهمين بوسائل الإعلام الرسمية وفقاً لأحكام القانون كما أعلن أن هذا الاجتماع وجميع القرارات التي تصدر عنه تُعتبر ملزمة لأعضاء مجلس الإدارة وللمساهمين الذين حضروا والذين لم يحضروا، و طلب مراقب الشركات من دولة رئيس مجلس الإدارة السيد/ مضر بدران تعيين كاتباً للجلسة و مراقبين اثنين لفرز الاصوات والبدء بمناقشة جدول الأعمال وفقاً لأحكام القانون .

رحّب دولة السيد/ مضر بدران بالسادة أعضاء الهيئة العامة ومندوب مراقب الشركات وشكرهم على حضورهم هذا الاجتماع، ثم عيّن السيد/ محمد خطاب كاتباً للجلسة، وتمّ تعيين اثنين من السادة المساهمين كلا من السيد/ محمد الجعبري والسيد/ علي كريم كمراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

طلب دولة الرئيس الانتقال إلى بحث ومناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال المبينة في الدعوة المرسلة إلى السادة المساهمين .

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ وإقراره

بناءً على طلب المساهم السيد/ أحمد حماد طلب دولة الرئيس من السيد/ محمد خطاب، تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق التاسع عشر لعام ٢٠١٣، وعدم الاكتفاء بتلاوة القرارات فقط حسب طلب الهيئة العامة وذلك حسب القانون كما أوضح مندوب مراقب الشركات السيد/ عصام علي .

قام السيد/ محمد خطاب بتلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق التاسع عشر لعام ٢٠١٣ كاملاً، وقد استفسر دولة الرئيس عن وجود أية أسئلة على محضر الاجتماع السابق، حيث أبدى السيد/ أحمد حماد ملاحظاته على محضر الاجتماع السابق معترضاً على بعض النقاط، منها اعتراضه على تعليق م. وليد أبو عجمية مدير عام الشركة على استنتاجاته بالخاطئة، إلا أن مراقب الشركات أوضح أن هناك فترة ثلاثة أشهر للاعتراض على المحضر وبإمكان السيد/ أحمد حماد تسجيل اعتراضه فيها، ونظراً لعدم وجود استفسارات أخرى فقد تمت المصادقة على محضر الاجتماع، وطلب الرئيس الانتقال للبند الثاني.

ثانياً: تلاوة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة العشرون لعام (٢٠١٣) والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليه

بين الرئيس أنه تم توزيع تقرير مجلس الإدارة العشرون لعام (٢٠١٣) على السادة المساهمين وبناءً على طلب الهيئة فقد تم تأجيل بحث ومناقشة تقرير مجلس الإدارة ليُدمج مع البند رابعاً من جدول الأعمال وتقديم البند رقم (٣).

ثالثاً: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

بناءً على طلب دولة الرئيس قام السيد/ ستيف كرادشه مندوب مدققي حسابات الشركة السادة طلال أبو غزاله، بتلاوة تقريرهم عن الحسابات الختامية لعام "٢٠١٣"، وحيث لم يكن لأعضاء الهيئة العامة أية استفسارات أو ملاحظات حول التقرير فقد طلب الرئيس الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال.

رابعاً : مناقشة الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الموحدة) للشركة عن السنة المنتهية
في ٢٠١٣/١٢/٣١

أعلن مندوب مراقب الشركات و دولة رئيس المجلس بأن باب النقاش مفتوح لمناقشة تقرير مجلس الإدارة العشرون والبيانات الحسابية الختامية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ :

السيد / احمد حماد:

- بدأ حديثه بالاعتذار وعدم رغبته بالاثقال على الهيئة بالنقاش موضحا استفساراته واعتراضه كما يلي:
- اعترض انه لم تصله الدعوة للاجتماع رغم ان عنوانه واضحا لدى الشركة.
- اعترض على مكان عقد هذا الاجتماع ، حيث ان المكان بعيد و غير مناسب.
- اعترض على مشروع التوسعة في مصنع الصهر موضحا ان الهدف من التوسعة كان خفض الكلف ، ولكن الكلف لم تنخفض. و اعترض على دراسة التوسعة انها لم تكن واقعية وفاشلة نظرا لعدم توفر الخرودة من الاساس في الاردن، وان التوسعة لم تلبي الهدف منها بخفض التكلفة.
- استفسر عن سبب الغاء الدعوة لاجتماع هيئة غير عادي لدمج الشركات ضمن شركة حديد الاردن لخفض النفقات، متسائلا اذا كان الغاء الاجتماع يعني الغاء خفض النفقات!
- اعتبر ان الازمة العالمية قد انتهت واصبحت خلفنا وان هناك نمو في الاستثمار العقاري، مطالبا بضرورة دراسة عناصر الكلفة وتقليصها.
- واستفسر عن تفاصيل القروض وشروطها.
- اعترض على ادارة الشركة وطالب بالتغيير الجذري في ادارة الشركة معتبرا ان الشركة بدأت بالعد العكسي للانهياء، كما اعترض على تفويض صلاحيات الرئيس الى نائب الرئيس، مطالبا عدم اعطاء صلاحيات.
- اعترض على كلمة رئيس مجلس الادارة الواردة في التقرير السنوي العشرون، قائلا انها لم تدقق من قبل المختصين من اعضاء مجلس الادارة، حيث ورد في الكلمة ان الطلب على حديد التسليح انخفض بنسبة ٤٠٪، مستغربا هذه النسبة موضحا انه على العكس فان هناك زيادة في الطلب على الحديد نتيجة لزيادة المساحات المرخصة و المشكلة الحقيقية هي ان الكلف مرتفعة ولا يمكن السيطرة عليها وخفضها.
- اوضح ان كلف الانتاج مرتفعة وهي كما كانت عليه في العام السابق وان التحديثات التي تمت لم تؤدي أكلها ، وان التبرير لذلك باللجوء الى ان الاسباب هي القرارات الحكومية هو تبرير غير واقعي والمشكلة داخلية بارتفاع المصاريف، مبينا ان هناك قانون لحماية المنتج المحلي بفرض ٨٠ دينار/طن على الحديد المستورد لذا فان القرارات الحكومية ليست السبب.
- طلب من اعضاء مجلس ادارة الشركة و ممثلي البنك الاردني الكويتي والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وضع خطة لتغيير اوضاع الشركة.

السيد / صبيح مكاوي:

- طالب الرئيس بطمئنة المساهمين على الوضع المالي للشركة ، حيث انه لأول مرة في تاريخ الشركة لا يتم توزيع ارباح على المساهمين.

السيد / خالد التل:

- قدم شكره للرئيس ولأعضاء مجلس الادارة . ووضح انه مساهم جديد وان انخفاض سعر السهم يشجعه على الشراء في الوقت الحالي موضحا انه يثق بالشركة وهي من الشركات المتميزة في تكامل المنتجات في هذه الصناعة.
- استفسر فيما اذا كان الارتفاع في التكاليف الصناعية والمصاريف الادارية فقط على شركة حديد الاردن او على جميع الشركات العاملة في نفس القطاع؟
- استفسر عن سبب ارتفاع نسبة مخزون قطع الغيار واللوازم ؟ وهل نحتاج الى هذا المخزون الكبير والضخم لقطع الغيار؟
- اوضح انه يدعم اقتراح دمج الشركات لخفض التكاليف من خبرته المتواضعة، مبينا انه مقول، ويقترح العمل على تنشيط مبيعات الشركة في جميع ارجاء المملكة، وان شركة حديد الاردن يجب ان تكون متواجدة في المشاريع الكبيرة ، وليس حديد المناصير!

السيد / عدنان الروابده:

- قدم شكره للرئيس ولأعضاء مجلس الادارة . ووضح انه مساهم في اكثر من ٣٠ شركة، قام ببيع اسهمه في الشركات الاخرى واستثمر في شركة حديد الاردن.
- اوضح انه لم تصله الدعوة للاجتماع.
- اعترض على مكان الاجتماع موضحا ان العنوان لم يكن واضحا وانه لا يوجد لافتات توضيحية للموقع على الطريق.

السيد / راشد القاسم:

- بين ان سهم الشركة في السوق المالي مكشوف وغير مدعوم، واقترح ان يكون احدى اعضاء مجلس الادارة متخصص في مجال الاستثمارات المالية.
- استفسر عن عدم مطابقة مخزون اول المدة وآخر المدة في الميزانية.

السيد / محمد مكاوي:

- استفسر لماذا لا تقوم الشركة بشراء اسهمها لدعم قيمة السهم في السوق المالي؟

الاجابات على الاسئلة اعلاه:

• بين دولة الرئيس ان دراسة توسعة مصنع الصهر تمت على ادق المعايير و من قبل خبراء مختصين، وليس كما ذكر، وان عدم تحقيق الهدف من التوسعة بزيادة الانتاجية وخفض التكاليف، هو نتيجة للقرارات الحكومية المفاجئة و غير المدروسة، حيث اننا كنا نقوم بتوفير الخردة اللازمة لمصنع الصهر باستيراد الكميات اللازمة من لبنان و من الضفة الغربية، ولكن القرارات الحكومية المفاجئة و غير المدروسة والتي تتلخص بقرارين حيث تم فرض رسوم بواقع ٣٥ دينار/طن على الخردة المستوردة بشكل مفاجئ، مما ادى بنا الى التوقف عن الاستيراد، بلاضافة الى فرض آلية تفتيش و تدابير امنية مغالى فيها على استيراد الخردة من جسر الملك حسين، مما يجعل من المتعذر الاستمرار باستيراد الخردة من الضفة الغربية، وهذه القرارات افشلت توسعة مصنع الصهر والهدف منها.

• اوضح السيد/ عماد بدران الرئيس التنفيذي للمجموعة، ان القرار الصادر لحماية المنتج المحلي جاء مفرغا من محتواه، حيث انه بموجب اتفاقية التجارة العالمية تم استثناء العديد من الدول المنافسة منها مصر والامارات وغيرها من الدول، بالاضافة الى القصور الواضح في قانون ضريبة المبيعات الخاص بالمبيعات المعفاة حيث يعطي القانون بوضعه الحالي الافضلية للحديد المستورد وذلك لان القانون يمنع خصم ضريبة المبيعات على مدخلات الانتاج للمبيعات المعفاة وهذا يحد من قدرة الحديد المحلي على المنافسة بيننا و بين منتجات هذه الدول التي تتمتع أصلاً بانخفاض تكاليف الطاقة والعمالة وعناصر الانتاج الاخرى. وهذا ليس فقط في صناعة الحديد وانما ينطبق على العديد من الصناعات المحلية الحيوية الاخرى التي تواجه نفس المعاناة، وهذا من الاسباب الرئيسية التي تحرم كبرى الشركات من الدخول في عطاءات المشاريع الكبيرة.

• بين دولة الرئيس ان هذه اول سنة للشركة لا توزع فيها الارباح، مذكراً المساهمين بان نسبة التوزيع وصلت الى ٢٥٪ من راس المال لعدة اعوام، موضحاً انه شخصياً وكمساهم قام بحساب ذلك ووجد ان حجم الارباح الموزعة قد فاق راس المال، وان عدم توزيع الارباح لهذا العام ليس قصور من الرئيس و لا اعضاء مجلس الادارة والقائمين على ادارة الشركة وانما يعود للواقع الاقتصادي من حيث ارتفاع الكلفة في عناصر الانتاج و من ابرزها ارتفاع اسعار الطاقة وانخفاض الاسعار العالمية للمواد الخام و عدم قدرة مصنع الصهر على مجارات ذلك الانخفاض في ظل ارتفاع اسعار الخردة و عدم المقدرة على الاستيراد والتي ناشدنا الحكومة في عدة محاولات لخفضها وخفض الضرائب عليها لكن دون نتيجة، وانني ذهلت لارتفاع قيمة الشيك المحرر لتسديد فاتورة الكهرباء لمصنع الصهر والتي تجاوزت المليون دينار نظراً، مستغرباً ما آلت اليه الامور في بلدنا، علماً بانني وكمؤسس لهذه الشركة عند اختياري للموقع قد تاكدت من مرور خطوط الغاز

الطبيعي منها ، حيث قمنا بشراء فرن يعمل على الغاز بذلك الوقت لتوفير الطاقة ولعزم الحكومة في حينه على تنفيذ مشروع الغاز الطبيعي ، الا ان هذا لم يتحقق للأسف وما زال الفرن موجودا لتاريخه دون استخدام ، ان في هذا اجابة على استفسارات المساهمين ، حيث اننا لا نستطيع ان نتكهن بقرارات الحكومة ، ونقوم ببناء الدراسات حسب الواقع القائم ، وليس بناءا على قرارات ليس لدينا اي مؤشر او مقياس عليها ! حيث انه من المعلوم لديكم اننا نقوم بتصنيع كمية ١٥٠-١٨٠ الف طن خردة سنويا ، ونظرا لعدم توفر الخردة الكافية في البلد نقوم باستيرادها ، ونتيجة لاحدى قرارات الحكومة المفاجأة ، كنا قد استوردنا كمية من الخردة من لبنان و عند وصول البضاعة صدر قرار بفرض رسوم اضافية على الخردة المستوردة ، مما ترتب علينا دفع ٨٥ الف دينار نتيجة لهذا القرار وقمنا برفع قضية بذلك ، وهكذا ومع استمرار تزايد الضرائب والرسوم وعدم توفر آلية عملية مناسبة لاستيراد الخردة ، حيث اننا البلد الوحيد في العالم الذي يقوم بتفتيش الخردة ! مع كل هذه الظروف هذه هي النتيجة بعدم تحقيق الارباح ، واننا جميعا يجب ان نتحمل هذه الخسارة ، على اساس ان تسعى الادارة لتحقيق الربح وتطمح اليه ، واننا لسنا الشركة الوحيدة في هذا الوضع بل على العكس ان العديد من الشركات في نفس المجال حققت خسائر وليس ارباح متواضعة كما هو الحال مع شركتنا ، ونحن مستمرين في مجلس الادارة بعقد الاجتماعات لحل المشكلة وايجاد صيغ عمل مختلفة في محاولة لتحقيق الارباح ، وهناك عدة اقتراحات نقوم بدراستها لا يمكنني ذكرها حاليا وانما سيتم الافصاح عنها في الوقت المناسب لما فيه مصلحة الشركة .

• تسأل الرئيس مستنكرا اذا كان يوجد في الاجهزة الامنية من هو حريص على امن البلد مثله وليس اكثر منه وهو جالس في بيته ! الا ان القرارات الحكومية الارتجالية التي لا تصب في مصلحة الصناعة المحلية والاقتصاد الوطني وان الاجراءات المتخذة في آلية تفتيش الخردة كما يفتش على ابرة في كومة قش لا تفيد احدا واذا كان لابد من تفتيش البضائع الواردة من الضفة الغربية فالاولى تفتيش المنجى والكيوي المستورد من اسرائيل ! مستنكرا اصرار الجهات الامنية على استمرار هذه الآلية التي لا تفيد احدا على جسر الملك حسين . وقد قمنا بعدة محاولات بها الخصوص وقد التقيت شخصا مع رئيس الوزراء الحالي وهو صديق قديم ، ولكن حتى رئيس الوزراء لم يتمكن من تنفيذ قناعاته بهذا الخصوص ! لذا توقفنا عن استيراد الخردة ولجأنا لاستيراد البليت لتشغيل مصنع الدرفلة وبالتالي عدم تحقيق الانتاجية العالية لدى مصنع الصهر نتيجة لتوقفه ولعدم المقدرة على تشغيله بشكل مستمر .

• لذا لم يكن في حسابنا منع استيراد الخردة عند وضع الدراسات لانشاء المصانع والتوسعة لمصنع الصهر ، وفي مجمل عمليات التفتيش عثروا على ماسورة تعود لقنبلة دخانية فارغة ! موضحا انه لا يوجد بلد في العالم يقوم بفرض رسوم على الخردة وعلى تفتيش الخردة إلا في بلدنا !

• بالنسبة لارتفاع مخزون قطع الغيار ومستلزمات الانتاج، اوضح السيد/ عماد بدران ان هذا الرصيد يشمل الكثير من المواد التي تضاف للمواد الخام للوصول الى المنتج النهائي مثل المنغنيز والسيلكون والكربون والجير بالإضافة للحراريات والمستهلكات الاخرى، علما بأنه خفض هذا المخزون يعني الانتظار لمدة لا تقل عن ٣ اشهر للتأمينها لعمل المصنع، لذا يرجى من الجميع الانتباه لهذه النقطة، وان ادارة الشركة حريصة على عدم تكديس قطع الغيار الا بالحد اللازم لضمان استمرارية التشغيل.

• اما بخصوص الاقتراح ان تقوم الشركة بحماية السهم في السوق المالي وذلك بشرائها لاسهمها، فان هذا غير وارد حيث ان الشركة تعاني من صعوبة في السيولة وليس هناك امكانية لذلك.

• وبخصوص موقع الاجتماع الذي اعترضتم عليه، اوضح دولة الرئيس ان القائمين على الشركة يرغبون بخفض النقات والتكاليف والتوفير.

• السيد/ عمر الزبود وهو اعلامي بارز من اهالي الهاشمية حضر الاجتماع، واثني على ادارة الشركة والقائمين عليها وعلى حرصهم على دعم المجتمع المحلي لاهالي الهاشمية والمنطقة ككل.

وبهذا أغلق باب النقاش، وتمت المصادقة بالاجماع من قبل الهيئة العامة على قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل الموحدة للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١، وتمت المصادقة على التقرير السنوي العشرون و على والخطة المستقبلية للشركة باستثناء المساهم احمد حماد الذي سجل تحفظه.

خامساً: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

طرح نائب الرئيس ومندوب مراقب الشركات هذا الموضوع أمام الهيئة العامة حيث وافقت الهيئة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ .

سادساً: انتخاب أعضاء مجلس إدارة بدلا عن العضو المنوفى والعضو المستقيل:

١- اعلن دولة رئيس المجلس بأنه قد تم تعيين معالي م. عوني المصري خلفاً لمعالي د. "محمد سعيد" النابلسي رحمه الله ، عضو مؤقت في مجلس الادارة لحين موافقة الهيئة العامة، وقد ابدت الهيئة العامة موافقتها بالاجماع على تعيين معالي م. عوني المصري عضوا في مجلس ادارة الشركة.

٢- كما أعلن دولة الرئيس امام الهيئة ان السيد/ محمد العمدة قد قدم استقالته لاسباب صحية من عضوية مجلس الادارة، وان مجلس الادارة يقترح تعيين السيد/ ناصر العمدة خلفاً للسيد/ محمد العمدة. ، وقد ابدت الهيئة العامة موافقتها بالاجماع على ذلك.

سابعاً: انتخاب مدققي حسابات الشركة لعام (٢٠١٤):

وافقت الهيئة العامة على إعادة تعيين السادة طلال أبو غزاله مدققين خارجيين للشركة لعام (٢٠١٤) ، و فوضت الهيئة العامة مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

ثامناً: ما يستجد من أعمال

لا يوجد.

و في نهاية الاجتماع شكر دولة السيد/ مضر بدران رئيس مجلس الإدارة السادة المساهمين على مشاركتهم في هذا الاجتماع وشكر أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم، كما شكر مندوب مراقب الشركات و مدققي حسابات الشركة القانونيين ، وقدم شكره لجميع موظفي الشركة والعاملين على ما بذلوه من جهود ، كما تمنى للجميع التقدم والنجاح و تحقيق مزيد من الأرباح في الأعوام القادمة .

رئيس الجلسة/ رئيس مجلس الإدارة

مندوب مراقب الشركات

كاتب الجلسة

مضر بدران

عصام علي

محمد خطاب

١٠٤/ع.م.خ